

# صندوق النقد الدولي

## صحيفة وقائع



### صندوق النقد الدولي .. وجه متغير وتحرك تجاه حل الأزمة

مع وقوع الاقتصاد العالمي فريسة لأزمة هي الأسوأ منذ عدة عقود، بادر الصندوق بتعبئة الجهود على جبهات متعددة بغية مساندة بلدانه الأعضاء عن طريق زيادة منح القروض والاسترشاد بخبراته السابقة في البلدان المختلفة لتقديم المشورة الكفيلة بإيجاد حلول على مستوى السياسات وإجراء إصلاحات لتحديث عملياته وتعجيل استجابته لاحتياجات البلدان الأعضاء.

تكثيف الإقراض لمواجهة الأزمة: سارع الصندوق بالتحرك تجاه أزمة الاقتصاد العالمي فوصلت التزامات الإقراض التي تعهد بها إلى مستوى قياسي تجاوز ١٦٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشمل زيادة حادة في الإقراض بشروط ميسرة لأفقر بلدان العالم.

تقديم التحليلات والمشورة المخصصة: حدث ارتفاع كبير في الطلب على أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة التي يقدمها الصندوق انطلاقاً من منظور عالمي واسترشاداً بتجربة الأزمات السابقة، كما استعانت مجموعة العشرين بهذه الأعمال على نحو مكثف.

اكتساب مزيد من المرونة: أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً في إطاره العام الذي ينظم أنشطة الإقراض كي يصبح أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان الأعضاء، كما قام بتبسيط الشروط المصاحبة لقروضه.

إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي: يعمل الصندوق على إنشاء شبكة واسعة للأمان المالي تكفل الحد من استئراء الأزمة عن طريق جمع التعهدات بزيادة موارد الصندوق إلى ثلاثة أضعاف المقدار الحالي، وهو ما أيدته مجموعة العشرين.

استخلاص الدروس من الأزمة: يساهم الصندوق في الجهود الجارية لاستخلاص الدروس من الأزمة بحيث يمكن الاستفادة منها في تحسين السياسة الحاكمة للبنان المالي العالمي وتنظيمه وإصلاحه.

### إطار الإقراض الجديد

- مضاعفة موارد الصندوق المتاحة لبلدانه الأعضاء
- اتباع منهج مبسط يهدف إلى محو وصمة الاقتراض
- إنشاء خط ائتمان مرناً للاقتصادات قوية الأداء
- إجراء إصلاح يلغي الشرطية الهيكلية "الجامدة"
- بدء التركيز على الأهداف وليس على إجراءات محددة

**إصلاح إطار الإقراض:** في سياق تحركات الصندوق لمساندة البلدان الأعضاء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، يعمل الصندوق حاليا على تعزيز طاقته الإقراضية وقد وافق على إجراء إصلاح كبير في كيفية منحه القروض عن طريق زيادة المبالغ المتاحة للإقراض وتحديد شروطها بما يتوافق مع قوة كل بلد مقترض وظروفه الخاصة.

**خط ائتمان جديد لاقتصادات الأسواق الصاعدة المدارة بكفاءة:** لا تُصرف الموارد على مراحل في ظل هذا التسهيل، ولا توجد شروط يتعين استيفاؤها بعد إتمام الموافقة على طلب الاستفادة من خط الائتمان المرن. وقد مُنحت كل من كولومبيا و المكسيك و بولندا خطوط ائتمان يبلغ مجموعها ٧٨ مليار دولار أمريكي.

**قواعد جديدة لشروط الإقراض من الصندوق:** اعتبارا من بداية مايو الجاري، توقف تطبيق معايير الأداء الهيكلية بالنسبة لجميع قروض الصندوق، بما في ذلك البرامج مع البلدان منخفضة الدخل. وسوف تظل الإصلاحات الهيكلية جزءا من البرامج المدعمة بموارد الصندوق، على أن يقتصر ذلك على الحالات التي تشكل فيها هذه الإصلاحات عنصرا حاسما في إنعاش الاقتصاد. وسوف تتم مراقبة تنفيذ هذه السياسات على نحو يحد من طابع الوصمة الذي يغلب عليها، حيث لم تعد البلدان مطالبة بالحصول على إعفاء رسمي إذا لم تتمكن من تنفيذ أحد التدابير المنقح عليها في الموعد المقرر.

**مرونة أكبر وشروط أقل:** تم تصميم البرامج المدعمة بموارد الصندوق بما يتلاءم مع ظروف كل بلد ومع التركيز على القضايا الأكثر إلحاحا في سبيل تسوية الأزمة.

#### أمثلة على المرونة في البرامج المدعمة بموارد الصندوق

- ١- يسمح برنامج **آيسلندا** المدعم بموارد الصندوق والمؤرخ في نوفمبر ٢٠٠٨ بارتفاع عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٩ تجنباً لتفاقم الانهيار المتواصل في النشاط الاقتصادي، مع اتخاذ تدابير لتحقيق استقرار سعر الصرف وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.
- ٢- يلجأ برنامج **كوستا ريكا** المدعم بموارد الصندوق والمؤرخ في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى استخدام سياسة توسعية للمالية العامة من أجل تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن هبوط الطلب الخاص خلال عام ٢٠٠٩، بما في ذلك زيادة مجموع الأجور والإنفاق على البنية التحتية.
- ٣- يسعى برنامج **غواتيمالا** المدعم بموارد الصندوق والمؤرخ في إبريل ٢٠٠٨ إلى تنفيذ دفعة تنشيطية مالية معتدلة لدعم الطلب المحلي تُموّل بموارد خارجية كبيرة من مؤسسات متعددة الأطراف. ومن المقرر زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي، للمساعدة في موازنة أثر الأزمة على أفقر شرائح المجتمع.
- ٤- في **باكستان**، أدى التباطؤ الاقتصادي والدعم الإضافي من المانحين وضرورة حماية النفقات ذات الأولوية إلى اتفاق مبدئي بين الصندوق والسلطات على تخفيض مستوى العجز المستهدف في المالية العامة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ومن شأن هذا التخفيف أن يتيح حيزا ماليا لاستيعاب الدعم الإضافي من الجهات المانحة وإعطاء دفعة للنمو وزيادة الإنفاق على المتطلبات الاجتماعية والإنمائية والأمنية، بما في ذلك الإنفاق على المرشدين داخليا.

## التركيز على الحماية الاجتماعية

يسعى الصندوق إلى التأكد من أن التعديلات الاقتصادية التي أُجريت لمعالجة تأثير الأزمة تراعي احتياجات فئات السكان الأكثر فقراً، عن طريق إقامة شبكات للأمان الاجتماعي أو تقوية الشبكات القائمة. [راجع صحيفة الوقائع ذات الصلة حول دور صندوق النقد الدولي في دعم جهود الحماية للقطاعات الأشد تعرضاً لآثار الأزمة العالمية]

يجري الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي أو زيادته حيثما أمكن. فعلى سبيل المثال، في برنامج طاجيكستان المدعم بمراد الصندوق تسعى السلطات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي والمرتبط بالحد من الفقر من ٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨ إلى ٨,٧% في ٢٠٠٩، وزيادته أكثر إلى ١٠% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٢.

حوالي ثلث البرامج في البلدان منخفضة الدخل ينص على حدود دنيا للإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية.

يجري تصميم الإصلاحات الهيكلية بحيث تكفل الحماية لأكثر فئات السكان فقراً. ففي السلفادور، على سبيل المثال، ألغت السلطات الدعم غير السكني على الكهرباء، مما أتاح حيزاً مالياً (يصل إلى ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي) لزيادة الإنفاق الاجتماعي.

يعمل صندوق النقد الدولي بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والجهات المانحة من أجل تحديد مصادر خارجية لتمويل الحماية الاجتماعية وتشجيع إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي.

## مساعدة أفقر بلدان العالم

- يتوخى الصندوق تحقيق زيادة كبيرة في مساعداته الميسرة تصل إلى ٨ مليارات دولار أمريكي خلال العامين القادمين تخصص لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على التعامل مع تداعيات الأزمة العالمية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الموارد – بما فيها البيع المزمع لجانب من ذهب الصندوق – إلى زيادة الإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق بما يصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤.
- مع منتصف يوليو ٢٠٠٩، كانت التزامات الصندوق الجديدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء قد تجاوزت ٢,٧ مليار دولار.
- تمت مضاعفة حدود استفادة كل بلد من التمويل الذي يقدمه الصندوق بشروط ميسرة
- يجري الصندوق إصلاحات في أدوات الإقراض الميسر لزيادة مرونتها وتطويعها لاحتياجات البلدان منخفضة الدخل..
- حصل ٢٤ بلداً منخفض الدخل على تخفيف لأعباء الديون المستحقة للصندوق بمجموع ٦ مليار دولار أمريكي.

مرونة أكبر في سياسة المالية العامة: نظرا لوقوع الأزمة الراهنة، أدخل الصندوق في الاعتبار حدوث زيادة عامة في العجز والإنفاق لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وزاد من مرونة برامج المساعدة المالية. فتم تخفيض أهداف المالية العامة لما يقرب من ٨٠% (١٨ من مجموع ٢٣) من البلدان الإفريقية المرتبطة ببرامج قائمة مع الصندوق. ويجري توسيع عجز المالية العامة لجميع البلدان تقريبا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بواقع ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ (٧,٥% في حالة تضمين البلدان المنتجة للنفط).

مرونة أكبر بشأن التضخم: أشارت توقعات البرامج الموجهة للبلدان منخفضة الدخل في أكتوبر ٢٠٠٧ إلى معدل تضخم قدره ٥,٣% لعام ٢٠٠٨. غير أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود خلال عام ٢٠٠٨ استلزم بعض التساهل في هذا الهدف. وقد توقع خبراء الصندوق في شهر أكتوبر أن يصل متوسط التضخم في عام ٢٠٠٨ إلى ١١% في البلدان المرتبطة ببرامج مدعمة بموارد الصندوق وكانت النتيجة الفعلية حوالي ١٢%.

ترشيح شروط الإقراض: أصبحت الشرطية أكثر تركيزا على الأهداف الأساسية. فقد انخفض عدد الشروط الهيكلية في كثير من البرامج، وثمة زيادة مستمرة في تقليص هذه الشروط لتقتصر على التدابير الأكثر حيوية، لا سيما الإصلاحات الملحة في مجال الإدارة المالية العامة.

إصلاح أدوات التمويل: إضافة إلى مضاعفة حدود استخدام الموارد مؤخرًا، تم إصلاح التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة حتى تصبح أكثر مرونة وتلبي مختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل التي وجهت الأزمة العالمية ضربات قاسية لعدد كبير منها. ويتيح هذا الإصلاح الفرصة أمام الصندوق كي يقدم مساعدات مالية أكثر فعالية، سواء كانت مساعدات قصيرة الأجل أو مساعدات لمواجهة الطوارئ. ويتضمن الإطار الجديد زيادة الموارد المتاحة للإقراض، ومضاعفة الحد الأقصى للاقتراض، وتخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر حتى نهاية عام ٢٠١١، وتطبيق شروط أكثر مرونة.

### إقامة "جدار ناري" للوقاية من الأزمة – زيادة موارد الصندوق بمقدار ثلاثة أضعاف

- أيدت قمة مجموعة العشرين التي عقدت في لندن بتاريخ ٢ إبريل ٢٠٠٩ تحقيق زيادة ضخمة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض بغية المساهمة في التصدي للأزمة.
- اتفقت مجموعة العشرين على زيادة طاقة الصندوق الإقراضية بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار، وتمكينه من ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد العالمي عن طريق تخصيص ما قيمته ٢٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة – وهي شبه العملة التي أنشأها الصندوق.
- تمت المضاعفة الفورية المقررة لموارد الصندوق البالغة ٢٥٠ مليار دولار أمريكي من خلال التعهدات الثنائية المقدمة من عدد من البلدان.

- تجري حاليا زيادة موارد الصندوق لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار عن طريق التوسع في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) وتحديثها. وسوف تتعزز الموارد الداعمة إلى حد كبير مع ارتفاع عدد المشاركين الذي يبلغ الآن ٢٦ مشاركا، وزيادة الائتمان المقدم ليصل إلى ٥٠٠ مليار دولار (منها المساهمات الثنائية البالغة ٢٥٠ مليار دولار تقريبا)، وإضفاء مرونة أكبر على الاتفاقات الجديدة للاقتراض.
- ازدادت حقوق السحب الخاصة بمقدار ١٠ أضعاف تقريبا نتيجة توزيع عام لمقدار يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في الاحتياطات بالنسبة لكثير من البلدان، بما فيها البلدان منخفضة الدخل.

### دور الصندوق في تشكيل البنيان المالي في فترة ما بعد الأزمة

- يعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمؤسسات الدولية لتحديد شكل العالم بعد انقضاء الأزمة والسعي لمنع الأزمات في المستقبل.
- يجري اتخاذ خطوات لتحسين تحليل المخاطر من منظور قُطريّ مقارنةً، وبحث الروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي من ناحية والاستقرار الخارجي من ناحية أخرى، لا سيما من خلال إنشاء عملية للإنذار المبكر – بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي – وإدخال تعديلات على "برامج تقييم القطاع المالي".
- أحد العناصر الأساسية الأخرى هو توجيه مزيد من الاهتمام لفعالية الرقابة القُطرية، الأمر الذي يتطلب درجة أكبر من المساواة بين البلدان والوضوح والصراحة.
- يقدم الصندوق المشورة أيضا حول كيفية إعادة النظر في التنظيم والرقابة في الأسواق العالمية.

### نظام للحوكمة في الصندوق يعبر بصورة أفضل عن وضع الاقتصاد العالمي

- من أهم الأولويات لتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته استكمال الإصلاحات المتبقية في نظام الحوكمة.
- ينبغي التعجيل بالموافقة على إصلاحات الحصص والأصوات المتفق عليها في إبريل ٢٠٠٨.
- تمثل الإصلاحات خطوة أولى نحو زيادة حصة الأسواق الصاعدة الديناميكية والحفاظ على صوت البلدان منخفضة الدخل.
- بمجرد تنفيذ الإصلاحات سوف يحصل ٥٤ من البلدان الأعضاء على زيادة في الحصص، مع حصول الصين وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك على زيادات تعد من أكبر المكاسب المحققة في هذا الخصوص.
- لا يعدو ذلك خطوة أولى في مسار الإصلاحات المستمرة. وقد دعت مجموعة العشرين إلى استكمال الخطوة التالية على مسار تحسين التمثيل الراهن للبلدان الصاعدة والنامية في موعد لا يتجاوز يناير ٢٠١١، مع بدء العمل المتعلق بصيغة الحصص الجديدة في موعد أقصاه أكتوبر ٢٠٠٩.